الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/34/15
AU/STC/FMEPI/EXP/15(I)

Distr.: General
23 March 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الرابع والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الأول

الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي*، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٢٥ – ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٥

التقرير النظامي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

موجز تنفيذي

١ – يتحدث التقرير التالي المقدَّم وفقا للطلب الدائم للمؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بإيجاز عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط خلال الفترة الممتدة منذ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٥. ويتناول التقرير الأنشطة الرئيسية للمعهد مع التركيز على ولايته الرئيسية المتمثلة في توفير التدريب للمسؤولين في الدول الأعضاء المكلفين بالإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجح المعهد في الاستفادة مما حققه خلال السنوات الخمس السابقة فيما يتعلق بعدد المشاركين في الدورات التدريبية وتنوع تلك الدورات والمرشحين المقبولين فيها. وشهد المعهد كل سنة منذ تصحيح مساره عام ٢٠٠٩، توسعاً ملحوظاً في عدد الدورات التي يقدمها، مما مكنه من تلبية الاحتياجات المتنوعة التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وخلال عام ٢٠١٤، جرى المضي قدماً في عملية لامركزية برامج المعهد التي شُرع فيها منذ عام ٢٠١٠ وتوسيع نطاق شركائه المؤسسيين تمشياً مع الاستراتيجية التي تكلفل الوفاء بالمتطلبات المحلية والظهور على الساحة

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

وإحداث التأثير في مختلف أنحاء القارة الأفريقية. وفي الإجمال، نظم المعهد ٣٧ دورة قصيرة في عام ٢٠١٤، حضرها ما يقارب ٨٠٠ مشارك ينتمون إلى ٥١ دولة عضوا موزعة على المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة الأفريقية.

٢ - وصاحب الدورات القصيرة التي أجراها المعهد في عام ٢٠١٤ إجراء بحوث في مجال السياسات، وحافظة للزمالات والحوار وذلك تمشياً في إطار النهج التربوي الشامل الذي اعتمده المعهد. و جرى أيضاً توسيع حافظة المعهد الخاصة بالتدريب في مرحة الدراسات العليا ليشمل مناهج جديدة للحصول على شهادة ماجستير في تخصصات التخطيط الإنمائي، والسياسات الصناعية، والسياسات التجارية. وجرى المزيد من التحلي بروح الابتكار والتواصل التي ارتكزت عليها جزئياً الخطة الاستراتيجية للمعهد خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وذلك بوسائل مختلفة منها استضافة المعهد لدورة تدريبية قصيرة باللغة العربية في القاهرة لأول مرة في تاريخ المعهد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وظلت سلسلة ندوات التنمية الشهرية المعقودة في مقر المعهد في داكار تشكل مبادرة شعبية تحظى بتقدير كبير جدا وتتيح المناقشة العامة والتحاور بين مختلف الجهات التي على دراية بالمسائل الموضوعية. وكانت الاستثمارات في الهياكل الأساسية المؤسسية التي بدأت في عام ٢٠١٠ قد استمرت أيضا خلال عام ٢٠١٤ بهدف استكمال التدابير المصممة لتحسين البيئة التعليمية. ورغم التحديات العديدة التي واجهت المعهد، في مقدمتها تفشي فيروس إيبولا والنقص الذي حصل في تدفق الموارد الخارجة عن الميزانية، فقد تمكن من تحقيق أهدافه البرنامجية للفترة ٢٠١٤ ليصل تنفيذه للبرامج إلى نسبة ١٠٠ في المائة. ودَخَل المعهد عام ٢٠١٥، السنة الأخيرة من خطته الاستراتيجية الحالية، معززاً بثبات موقعه كمركز امتياز من الدرجة الأولى في مجال التدريب وما يتصل به من بحوث السياسات والحوار وهو يتطلع لمستقبل مشرق باعتباره مصدراً مستقلاً في خدمة الدول الأعضاء.

مقدمة

٣ - دخل المعهد عام ٢٠١٤ وهو يستند إلى خلفية الدرجة العالية من النجاح التي حققها في تنفيذ برامجه وأنشطته في عام ٢٠١٣، عندما سجل المعهد تنظيم أكبر عدد من الدورات في تاريخه الذي يمتد لأكثر من ٥٠ عاما. وفي التقرير النظامي الذي قدمه المعهد عن برامجه وأنشطته لعام ٢٠١٣ إلى المؤتمر الوزاري، أشار إلى أن النجاح الذي حققه في مختلف المجالات كان دليلاً واضحاً على نجاح استراتيجية تصحيح مسار المعهد المعتمدة بناء على توصية من مجلس إدارته. وإذا كان لا يزال هناك أي شك لدى أي جهة بشأن قدرة المعهد وموقعه الاستراتيجي، كان ينبغي أن تتبدد تلك الشكوك في عام ٢٠١٣، عندما برهن المعهد على نحو قاطع أنه لم يستعد مكانته كمصدر رائد من الدرجة الأولى في مجال تدريب المسؤولين عن السياسات فحسب، بل احتل موقعاً يمكِّنه من استكشاف توجهات استراتيجية جديدة في مجال قدرات التخطيط الإنمائي وفقا لولايته. وكان التحدي الماثل أمام المعهد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هو كيفية الاستفادة من سجله لعام ٢٠١٣، لكي يدرج بذلك أبعاداً جديدة في عمله من شأنها إضافة القيمة إلى تجارب المشاركين في برامجه. ونجح المعهد في مواجهة هذا التحدي والحفاظ على سجله في تنفيذ البرامج بنسبة بلغت ١٠٠ في المائة، قيست وفقاً للإنجازات المطلوب منه تحقيقها على أساس نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق للأمم المتحدة.

الأنشطة التدريبية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المعهد ما مجموعه ٣٧ دورة قصيرة، استغرق معظمها حوالي اسبوعين وحضرها ما يقارب ٨٠٠ مشارك من المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة. وعالج المعهد عام ٢٠١٤ ما مجموعه

١٨٧٧ طلباً وترشيحاً مقدماً باسم مسؤولين في الدول الأعضاء للمشاركة في دوراته. وكانت نسبة القبول قد وصلت إلى ٢٧ في المائة تقريباً من عدد الطلبات التي تلقاها المعهد. وكان ٣١ في المائة من المشاركين في الدورات عام ٢٠١٤ من الإناث و٦٩ في المائة من الذكور. وتعكس نسبة المترشحات المقبولات في دورات عام ٢٠١٤ جزئياً سيطرة الذكور على البيروقراطية الاقتصادية الأفريقية، حيث يصل عدد النساء فيها أقل من ٢٠ في المائة من ملاك الموظفين والإطارات. وكما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، وتمشياً مع السياسة المؤسسية، شجع المعهد بشدة الطلبات والترشيحات المقدمة باسم النساء، ومنحت الأفضلية في عملية القبول للمرشحات عندما يتعادلن مع المرشحين الذكور خلال عملية التقييم. وكما كان عليه الحال في السنوات السابقة، طُلب من جميع المشاركين في الدورات في عام ٢٠١٤ خوض اختبارات شفوية وكتابية لتحديد أهليتهم في المجالات الرئيسية التي تدرس في الدورات التدريبية. ومُنحت الشهادات والملاحظات المرفقة بها لجميع المشاركين لكي تتمكن السلطات التي عينتهم لحضور الدورات على معلومات مباشرة عن أداء موظفيها.

٥ - وقدم ٣٦ في المائة من المشاركين في أنشطة تدريب المعهد من غرب أفريقيا، و٢٥ في المائة من شرق أفريقيا، و١١ في المائة من وسط أفريقيا، و ١٨ في المائة من الجنوب الأفريقي، و ١٠ في المائة من شمال أفريقيا. وتراوحت أعمار ٦١ في المائة من جميع المتدربين ما بين ٣٥ و ٥٥ عاماً، وهي المرحلة العمرية التي يستهدفها المعهد حيث يكون فيها معظم كبار المسؤولين في منتصف حياتهم الوظيفية. وقلت أعمار ٣٥ في المائة من المشاركين في الدورة عن ٣٥ عاماً، مما يعكس الجهود المتعمدة التي بذلها المعهد للوصول إلى المسؤولين الأصغر سنا الذين يحتاجون إلى الدعم بالمهارات الأساسية في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط. وتجاوزت أعمار ٤ في المائة فقط من المتدربين ٥٥ عاماً. ومن بين ٥٤ بلداً في القارة، هناك ثلاثة بلدان فقط غير ممثلة في دورات المعهد، مما جعل المعهد يسجل نسبة ٩٤ في المائة من التغطية. ومن البلدان الثلاثة غير الممثلة في الدورات، هناك بَلَدان غارقان في نزاعات داخلية خطيرة. وبالإضافة إلى مقر المعهد في مدينة داكار، استضاف المعهد دوراته القصيرة في القاهرة، ودار السلام، ونيروبي. وجاء التحسن الذي طرأ على انتشار المشاركين في الدورات بفعل تكثيف جهود التواصل مع الأقاليم الأخرى خارج غرب أفريقيا، والدعم الذي تلقاه المعهد من الدول الأعضاء باستجابتها لطلبه بتحسين استهداف الطلبات والترشيحات، وتوسيع نطاق الشراكات المؤسسية المحلية بغية تنفيذ البرامج كجزء من استراتيجية اللامركزية عمل المعهد، والخطوات الأولية التي اتخذت في عام ٢٠١٤ من أجل إدخال اللغة العربية في الدورات للمرة الأولى في تاريخ المعهد.

٦ - وتتألف حافظة الدورات القصيرة التي نظمها المعهد في عام ٢٠١٤ من تشكيلة من البرامج القائمة ومن برامج جديدة أو معاد تشكيلها للاستجابة للخطة الإنمائية القارية الناشئة التي يشرف عليها الاتحاد الأفريقي والالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء من خلال إستراتيجية التحول الهيكلي. وتتجسد هذه الاستراتيجية في خططها ورؤاها وبرامجها الخاصة بالنهضة والبعث على الصعيد الوطني في المدى المتوسط، ورغبتها في أن تصبح دولا إنمائية، وفي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي اعتمدتها الدول جماعيا كإطار عمل قاري. وبالتالي، بالإضافة إلى الدورات الأساسية القصيرة مثل تلك المتعلقة بالتخطيط الإنمائي، والسياسة التجارية والتكامل الإقليمي، والسياسة الصناعية، وسياسة التعدين، والسياسة الزراعية، وتحليل البيانات، والنمذجة الاقتصادية الكلية، والتفاوض بشأن العقود، والمسائل الجنسانية، فقد قام المعهد أيضا بتنظيم دورات جديدة في مجالات متجددة أو باستخدام نهج جديدة في التكامل الإقليمي الأكثر عمقاً، والإحصاءات التجارية، وحشد الموارد المحلية، وإدارة شؤون المعادن، واقتصاد الثروة المعدنية. كما نُظمت دورات خاصة بتطوير المناهج الدراسية وأجريت اختبارات تجريبية للدورات الجديدة في مجالات سياسات

العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وسياسات الهياكل الأساسية مع التركيز على هياكل النقل؛ وسياسات الطاقة؛ وإدارة الدَّين العام؛ والحوكمة والتنمية؛ والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ وتعبئة الموارد المحلية والاستثمار.

٧ - وفيما يخص الابتكار في البرامج، وعلاوة على الأنشطة التي أُضيفت عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، لاسيما خلال التصديق على الدورات واعتمادها وتطبيق الحلول الرقمية للبيئة التعليمية للمعهد، فقد شرع المعهد في العمل بالأنشطة فيما قبل التدريب وبعده في كل الدورات القصيرة خلال عام ٢٠١٤ بهدف تعميق الخبرات التدريبية للمتدربين وتحسين رصد أثر البرنامج في عملية وضع السياسات العامة وفي المؤسسات. ووضعت خطة استثمارات ضخمة في عام ٢٠١٤ لتجديد حافظة مناهج الدورات القصيرة. وكجزء من هذا المجهود، جرى لأول مرة في تاريخ المعهد، تأسيس منتدى سنوي للمكلفين بالدورات القصيرة في المعهد بغية تمكينهم من رصد واستعراض الشواغل البرنامجية، بما في ذلك تحسين توحيد مقاييس المناهج وتعزيز الانسجام فيما بينها. وشملت سبل الابتكار الأخرى التي جرى استكشافها خلال عام ٢٠١٤ العمل بنظام تقديم الطلبات والتسجيل عبر شبكة الإنترنت بالنسبة لكافة دورات المعهد القصيرة؛ والتواصل مع المتدربين بعد انتهاء التدريب عبر الشبكة؛ والعمل بتدابير لتنظيم شبكة الخريجين السابقين من المعهد، ومشاركتهم في برامج مختارة للمعهد؛ ودعوة المختصين الكبار من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والقطاع العام لتقديم عروض ضمن الأنشطة التدريبية للمعهد.

٨ - وقد أحرز تقدم كبير مع العمل بالبرنامج الجديد لشهادة الماجستير. حيث يتذكر المؤتمر أن المعهد لم يكن يقدم إلا برنامجا شاملاً واحدا لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الاقتصادية والتخطيط، مع أنه يتيح إمكانية التخصص للمتدربين. وكجزء من عملية تصحيح مسار المعهد، وفي ضوء تطور احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، صادق مجلس الإدارة على خمسة برامج جديدة لشهادة الماجستير، بالإضافة إلى مقترح الإدارة بأن يجري تنظيم البرامج بالتعاون مع الجامعات الأفريقية وفقاً لسياسة اللامركزية التي يتبعها المعهد، وكذلك في إطار استراتيجية توسيع نطاق الاعتماد. فوُضعت الصيغ النهائية لبرامج شهادة الماجستير في السياسة الصناعية (مع جامعة جوهانسبرغ)، والتخطيط الإنمائي (مع معهد التخطيط القومي بالقاهرة)، والتجارة والتنمية (مع جامعة نيروبي) في عام ٢٠١٤. وسيُقبل أول فوج من المسؤولين للمشاركة في تلك البرامج في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يشارك في كل دورة ما مجموعه ٢٠ طالباً يداومون خلال فترة ١٨ شهراً، ليحصلون على شهادة تعادل شهادتي الماجستير القديمة والجديدة (٢) في نظام بولونيا. وستصدر الشهادات باسم المعهد والجامعة التي تعاونت معه في تنظيم الدورة. وحسب الدورة التي يختار الطلاب الالتحاق بها، قد تكون في القاهرة أو داكار أو جوهانسبرغ أو نيروبي. ويعطي المعهد عددا من المنح الدراسية الكاملة أو الجزئية على أساس تنافسي إلى بعض المترشحين المقبولين غير القادرين على دفع تكاليف المشاركة في الدورات.

٩ - وخلال عام ٢٠١٤، قُطعت خطوات هامة نحو الشروع في العمل بالجامعة الافتراضية للمعهد التي ستشمل البرامج الجديدة المقدمة عن طريق الانترنت والبرامج التي تقدم عن بعد. ولذلك، فقد أجرى اختبار تجريبي لمدة ثلاثة أشهر للمجموعة الأولى من دورات التعلم الإلكتروني التي سوف يستضيفها المعهد. وصمم الاختبار التجريبي بحيث يوفر محاكاة حقيقية للمنبر الشبكي الذي اعتمده المعهد والذي يتيح الفرصة للتعرف على أية مشاكل محتملة قد تعترض سبيل برنامج التعلم الإلكتروني عندما يباشَر العمل به بغية تصحيحها. وكانت العملية ناجحة، وسيتيح المعهد خلال عام ٢٠١٥ للمسؤولين من الدول الأعضاء المجموعة الأولى من برامج التعلم الإلكتروني. وبالإضافة إلى خيار

التعلم عن بعد الذي سيتيحه المعهد، فإنه سيحدث ثورة في كيفية تقديم دوراته، ويقدم نتائج يستفيد منها المتدربون والدول الأعضاء في كل الأحوال وذلك فيما يخص التغطية والتكاليف والفرص المتاحة في مواصلة التعليم. ومن المتوقع كذلك أن يتطور حجم الدورات ونطاقها بشكل كبير، بحيث يكون بإمكان المعهد استيعاب عدد أكبر من المتدربين الذين ستسمح تكاليف تسجيلهم المنخفضة بتوفير مصادر إضافية من مصادر دخل المعهد.

بحوث السياسات، والزمالات، والحوارات

١٠ - يتم رِفد مهمة المعهد الأساسية في مجال التدريب بمختلف بحوث السياسات والزمالات والحوارات التي تثري ما يقدمه من دورات وتساهم أيضا في القبول بالممارسات الجديدة أو المبتكرة في مجال السياسة العامة. وفي عام ٢٠١٤، تابع المعهد عمله الجاري في بحوث السياسات بشأن المسائل الجنسانية والتخطيط الإنمائي، والسياسات الاجتماعية من أجل إحداث التحول الهيكلي، وفي ثقافات التنمية التي تركز على التفاعل بين الثقافة والتخطيط الإنمائي. واستقبل المعهد أيضا خمسة زملاء زائرين يبحثون في مسائل بحثية سياساتية مختلفة تشمل الحكومة الإلكترونية، وعمليات تحول الأعمال التجارية غير الرسمية إلى القطاع الرسمي والسعي لتحقيق الإنصاف في إنفاق القطاع العام، والاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة النفط، وتاريخ التخطيط الإنمائي في أفريقيا. وقد عُقد اجتماعان رفيعا المستوى للقيادات بالشراكة مع شعبة تنمية القدرات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كان أولهما في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٤، وشَرَع خلاله موظفو المعهد واللجنة ومسؤولون في هيئات التخطيط الوطنية في جميع أنحاء القارة في حوار منظم مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) وذلك لأول مرة منذ إنشاء الوكالة قبل ما يزيد على عقد من الزمان. وعُقد اجتماع قيادي رفيع المستوى للمتابعة بشأن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، في كيغالي، رواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تحاور فيه مسؤولو في هيئات التخطيط الوطنية مع إدارة التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي. ومثل الاجتماع أيضا الفرصة الأولى التي تتاح لمسؤولي هيئات التخطيط الوطنية في الدول الأعضاء ليقوموا، كمجموعة، باستعراض مشروع الخطة ويقدموا مساهماتهم لصقلها على نحو أفضل.

١١ - وعَقد المعهد أيضا شراكة مع مجموعة من المؤسسات شملت معهدي ''آرشي مافيج''و''ثابو مبيكي للقيادة'' التابعَين لجامعة جنوب أفريقيا، من أجل تنظيم الحوار الأفريقي الثاني على شكل مائدة مستديرة عن موضوع: '' هل هو استثمار أم استيلاء على الأراضي؟: التحدي الذي تمثله الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. وعُقد الاجتماع كمتابعة للمائدة المستديرة الأولى التي نُظمت في أديس أبابا، في عام ٢٠١٣. وعقدت المائدة المستديرة لعام ٢٠١٤ في داكار، في مقر المعهد على مدى ثلاثة أيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي وقت سابق من العام، تعاوَن المعهد مع منظمة '' ترست أفريكا'' ومعهد المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا ومؤسسة ''فورد'' لاستضافة اجتماع المائدة المستديرة بعنوان: ''من أجل قلب مسار "لعنة" الموارد في أفريقيا''. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت سلسلة ندوات التنمية الشهرية تتيح منبرا للباحثين في السياسات والممارسين والدعاة، والمستشارين المقيمين بداكار لمناقشة المسائل محل الاهتمام، باعتبارها أداةً مؤسسية رئيسية لتعزيز انخراط مختلف المعنيين في مسار التنمية الأفريقية. وتشمل بعض المواضيع التي جرى تناولها اتفاقات الشراكات الاقتصادية، وإدارة الأراضي، والأمن الغذائي، والعمالة المستدامة، والتكامل الإقليمي. وأخيرا، قام المعهد، في المنتدى الدولي الأول للناطقين بالفرنسية المعني بالتقييم الذي عقد في داكار

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بتيسير عدد من حلقات النقاش ذات الصلة بعمله وشارك في تنظيمها تناولت دور ومكانة الرصد والتقييم في عمليات التخطيط الإنمائي والمؤسسات.

المكتبة والوثائق

١٢ - استمرت خدمات المكتبة والوثائق خلال عام ٢٠١٤ بوصفها جزءا هاما من استراتيجية المعهد التربوية العامة. حيث طور المعهد فهرسه المتاح للجمهور بواسطة شبكة الإنترنت باستخدام نظام كتالوج الوصول العام باتصال مباشر بالحاسوب، ورفع من عدد الكتب المسجلة في خادوم وثائق المعهد الذي تديره شركة ''إنفينيو'' ليصل العدد إلى ١٩ ٢٠٠ كتابا. ومنح خادوم وثائق المعهد المستخدمين حق الدخول المباشر عبر الشبكة إلى ٣٠ قاعدة بيانات خلال العام. وسجل خادوم وثائق المعهد ما مجموعه ٢٤٩٥١ مستخدِما، وهو ما يؤكد شعبيته المتزايدة باعتباره بوابة للكتابات المنشورة عن التنمية في أفريقيا. واحتضن المعهد كذلك منبر ''ديغو(DIIGO)'' (يقدم من خلاله القراء موجز معلومات عن مواقع الإنترنت ومجموعاته ومعلومات أخرى) للسماح بتبادل مختلف روابط الإنترنت بشأن التنمية الاقتصادية والتخطيط. وقدمت المكتبة خدمات مباشرة لما مجموعه ١٦٠٤ مستخدمين، منهم ٤٢٢ متدربا في مختلف دورات المعهد و١١٨٢ باحثا خارجيا خلال السنة. ومن بين طلبات الحصول على المعلومات الـ ٢٢٧ التي عالجتها المكتبة، تكللت ١٨١ منها بالنجاح، وهو ما يضاهي معدل رضا بنسبة ٨٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن المكتبة صارت معتادة على توفير مواد ببليوغرافية باللغتين الإنكليزية والفرنسية ليستخدمها المتدربون في جميع دورات المعهد. وقد جرى اقتناء كتب متخصصة أيضاً لزيادة دعم مقتنيات المكتبة بآخر المنشورات في جميع المجالات التي تتناولها أنشطة المعهد التدريبية. وجرى شراء ما مجموعه ٥٨٣ كتابا جديدا أضيفت إلى مقتنيات المكتبة في عام ٢٠١٤ ليبلغ المجموع ٦٤٨٠٦ كتاباً.

إدارة المعهد

١٣ - وفقا للنظام الأساسي للمعهد، عقد مجلس الإدارة دورته الثالثة والخمسين في برازافيل يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ، حيث استضافته حكومة الكونغو. وحضر الجلسة الافتتاحية مسؤولون رفيعو المستوى في حكومة الكونغو وترأسها وزير التخطيط بدعم من رئيس مجلس الإدارة السيد كارلوس لوبيس. وسمح الشكل الذي اُعتمد أثناء حفل الافتتاح بعرض مختلف أبعاد عمل المعهد للمسؤولين الكونغوليين المجتمعين وإجراء مناقشات عامة عن الدور الذي يمكن أن يقوم به التخطيط في السعي إلى تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا. وفي أعقاب حفل الافتتاح، انبرى الاجتماع لأعماله حيث جرى استعراض بنود جدول الأعمال المتعلقة بإدارة المعهد وتسيير شؤونه الداخلية إلى جانب تقييم أداء برامجه وشؤونه المالية. وبسبب تفشي سلالة قاتلة من فيروس إيبولا في أنحاء من غرب أفريقيا كان لا بد من تأجيل الاجتماع الرابع والخمسين الذي كان من المقرر عقده في مقر المعهد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٤ - وفي عام ٢٠١٤، عقدت اللجنة الاستشارية الفنية الأفريقية الجديدة التابعة للمعهد دورتها الافتتاحية في مقر المعهد. وكُرست الدورة في المقام الأول لتقديم التوجيه لأعضاء اللجنة عن حالة عمله لتمكينهم من رفع تقرير للمجلس عن مدى أهمية ونوعية برامج المعهد وأنشطته. وعُقد اجتماع ثان للجنة الاستشارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الدار البيضاء، المغرب، بتعاون ودعم من الحكومة المغربية. وخُصصت الدورة لطرح أفكار بشأن الاستراتيجية المؤسسية الحالية للمعهد للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ والعناصر التي يمكن إدراجها في خطة الفترة

٢٠١٦-٢٠٢٠ التي من المقرر أن تُقدَّم إلى مجلس الإدارة لاستعراضها واعتمادها في عام ٢٠١٥. واعتمدت اللجنة تقريرا عن مداولات الاجتماعين ليعرض لاحقا على مجلس الإدارة.

عمل المعهد داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٥ - يتذكر المؤتمر بأن المعهد عُين في آذار/مارس ٢٠١٣ بوصفه جهاز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤول عن جميع أنشطة التدريب. وفي هذا الصدد، أُنشئ إطار جديد للتعاون بين المعهد والشُّعب الأخرى للجنة استناداً إلى السنوات السابقة في الشراكة. وفي عام ٢٠١٤، عمل المعهد بالتعاون الوثيق مع شُعب تنمية القدرات، وسياسات الاقتصاد الكلي، والتكامل الإقليمي والتجارة، والمبادرات الخاصة، والشؤون الاجتماعية بالأساس على تنظيم دورات تدريبية قصيرة للمسؤولين الأفريقيين. وعمل العديد من موظفين بعض الشُّعب والمكاتب دون الإقليمية للجنة بوصفهم خبراء في العديد من الدورات التي نظمها المعهد. وعلاوة على ذلك، كُلف المعهد ببعض الأنشطة التدريبية التي تهدف إلى إعادة تكوين موظفي اللجنة على إثر إعادة هيكلتها من أجل تعزيز مهمتها في مجال إنتاج المعارف.

المعهد والاتحاد الأفريقي

١٦ - استمر التعاون القائم بين المعهد وشتى إدارات الاتحاد الأفريقي ووكالاته بخطى سريعة في عام ٢٠١٤. فقد عقد المعهد بالتعاون مع إدارتي الشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية للمفوضية دورات دراسية قصيرة عن السياسة الاجتماعية، والهجرة، والتكامل الإقليمي. وكان تعاون المعهد المستمر مع إدارة الشؤون الاجتماعية في المفوضية قويا ومثمرا بشكل خاص، بحيث تجاوز برامجَ التدريب ليشمل الشق المتعلق بالهجرة والتنقل والعمالة في إطار الحوار والشراكة بين أفريقيا وأوروبا. وعمل المعهد مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد لإجراء دورة دراسية لمسؤولين من شتى الدوائر الحكومية في السنغال عن عمل الوكالة وطرائق سيرها. ونُظمت الدورة بعد انتخاب الرئيس ماكي سال رئيسا جديدا للجنة التوجيهية لرؤساء دول وحكومات النيباد وتلبية للحاجة التي أعرب عنها المسؤولون من مختلف الدوائر الوزارية لإطلاعهم على عمليات النيباد. وأبرم البرلمان الأفريقي والمعهد أيضا مذكرة تفاهم يضطلع بمقتضاها المعهد بدور في وضع البرامج التدريبية لأعضاء البرلمان وموظفيه.

الشراكات البرنامجية الجديدة

١٧ - في عام ٢٠١٤، حافظ المعهد على شراكاته الأساسية مع مختلف المؤسسات داخل أفريقيا وخارجها، وعلى الصعيدين القاري والمحلي، واستند عليها لتطوير عمله. وبهدف تطبيق اللامركزية في تنفيذ دوراته، أبرم المعهد مذكرات تفاهم واتفاقات عمل أخرى مع جامعة جوهانسبرغ؛ وجامعة نيروبي؛ ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في هراري؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في لوساكا؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في واغادوغو؛ والمركز الأفريقي للتحول الاقتصادي في أكرا؛ وجامعة جنوب أفريقيا في بريتوريا؛ ومركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة؛ ومؤسسة ''ترست أفريقيا'' بداكار؛ وشبكة ''البيئة والتنمية في العالم الثالث'' بداكار. وجرى تجديد الشراكات القائمة مع مؤسسة فورد، ومعهد المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأقيمت شراكات جديدة مع معهد التخطيط القومي بمصر، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجامعة بورت هاركورت في نيجيريا، ووزارة التعليم في نيجيريا، ومعهد دراسات التنمية في جامعة نيروبي، ومركز أفريقيا للقيادة في جامعة نيروبي، ومركز البحوث المعني بالشتات الأفريقي الذي يوجد مقره في هولندا.

الشؤون الإدارية والمالية

١٨ - في عام ٢٠١٤، عمل المعهد بميزانية عادية مقدارها ٠٦٦ ٦٥٠ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وبغلاف مالي خارج الميزانية مقداره ٣٤٦ ٥٨٢ ٢ دولاراً. وتتألف الموارد المتاحة للمعهد أساساً من منحة الأمم المتحدة السنوية، ومساهمات الدول الأعضاء، ومن الإيرادات المولّدة داخليا من قبيل الرسوم الدراسية. أما موارده من خارج الميزانية فقد قام فريق الإدارة بحشدها أساسا من مختلف الجهات المانحة. وكان تنفيذ الميزانية لهذا العام في حدود ٩٠ في المائة من الموارد المتاحة. وعيّن مجلس إدارة المعهد شركة ''كي بي إم جي'' (KPMG) لتتكلف بإجراء المراجعة الخارجية لحساباته. فعرض مراجعو الحسابات ما توصلوا إليه من نتائج بشأن عمليات المعهد في عام ٢٠١٣ في تقريرهم الذي لم يكن مشفوعاً بتحفظ خلال الدورة الثالثة والخمسين التي عقدها المجلس في برازافيل. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أكمل مراجعو الحسابات العمل الأولي بشأن حسابات المعهد لعام ٢٠١٤. وفي ظل توفر المعهد على احتياطيات كافية تمكنه من ضمان استمرار عمله على النحو الأمثل في المدى القصير إلى المتوسط في حالة حدوث صدمات خارجية مفاجئة قد تؤثر على شؤونه المالية، فإنه يتمتع بوضع مالي سليم. وهذا ما مكن إدارته من زيادة الاستثمار في تحسين هياكله الأساسية ومرافقه على نحو أفضل بغية تحسين بيئة التعلم والعمل للمتدربين والموظفين.

التطلع إلى المستقبل

١٩ - تنتهي هذا العام الخطة الاستراتيجية الحالية للمعهد. وقد استند الشوط الذي قطعه المعهد منذ عام ٢٠١٠ إلى استراتيجية قائمة على التجديد والتنشيط. وعموما، فقد نجحت الاستراتيجية في إبراز المعهد من جديد بوصفه مركزا رائدا لتدريب المسؤولين من القطاع العام. وإذ يتطلع المعهد إلى المستقبل، وهو يضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإنه في وضع يمكّنه من تحقيق هدفه ليصبح جامعة افتراضية من الدرجة الأولى في خدمة أعضائها. وسيكون الدعم المقدم من الدول الأعضاء على مختلف المستويات عاملا حاسما في نجاح الاستراتيجية المستقبلية للمعهد.